الحركة الاسلامية تعتبر ان القرار ستتسبب بأزمة جديدة.. واوغندا مستعدة لارسال قوات

موافقة مجلس الامن للدول الافريقية على تشكيل قوة سلام تثير جدلا بالصومال

■ نيويورك (الامم المتحدة) ـ مقديشو ـ كمبالا ـ اف ب ـ رويترز: سمح مجلس الامن الدولي الاربعاء للدول الافريقية بتشكيل قوة سلام في الصومال من اجل دعم الحكومة المترنحة وتشجيع الحوار بينها وبين المحاكم الاسلامية، في خطوة تثير اصلا جدلا.

ونص القرار الذي تبناه المجلس بالاجماع على استثناء من حظر الاسلحة الذي يفرضه على الصومال منذ 1992 لافساح المجال امام تسليح هذه القوة المقبلة وتدريبها.

وترى الامم المتحدة ان هذا الحظر يتم انتهاكه بشكل دائم فيما تشهد الصومال مجددا حالة فوضى.

واعدت الولايات المتحدة نص القرار الذي رعته ايضا الدول الافريقية الثلاث الاعضاء في المجلس (الكونغو وغانا وتنزانيا).

ويقضي النص بنشر قوة من نحو ثمانية الاف عنصر تؤمنها الهيئة الحكومية للتنمية (ايغاد) بتفويض من الاتحاد الافريقي. وتضم ايغاد كينيا واوغندا والسودان وجيبوتي واثيوبيا واريتريا والحكومة الصومالية الانتقالية.

وكانت ايغاد ومجلس السلام والامن في الاتحاد الافريقي اقترحا تشكيل مثل هذه القوة التي تحمل اسم «ايغاسوم».

كما طالبت الحكومة الصومالية الانتقالية المدعومة من اثيوبيا بتشكيل هذه القوة خصوصا وانها عاجزة عن بسط سلطتها على البلاد.

في المقابل، تعارض ميليشيات المحاكم الاسلامية بقوة اي قوة سلام خارجية في البلاد التي تشهد حربا اهلية منذ 1991 والتي تزيد من نفوذها فيها منذ حزيران (يونيو) الماضي.

وكانت المجموعة الفكرية «انترناشيونال كرايزس غروب» حذرت في نهاية الشهر الماضي من ان قرارا من هذا النوع يمكن ان يجر الصومال الى حرب شاملة عبر مفاقمة النزاع المجاور الدائر بين اريتريا واثيوبيا.

وقالت المجموعة ان تبني النص الذي «يهدف الى تعزيز الحكومة الانتقالية وردع الاسلاميين لمنعهم من هجمات جديدة وشل التهديد في الصومال (...) يمكن ان يؤدي الى مفعول عكسي تماما».

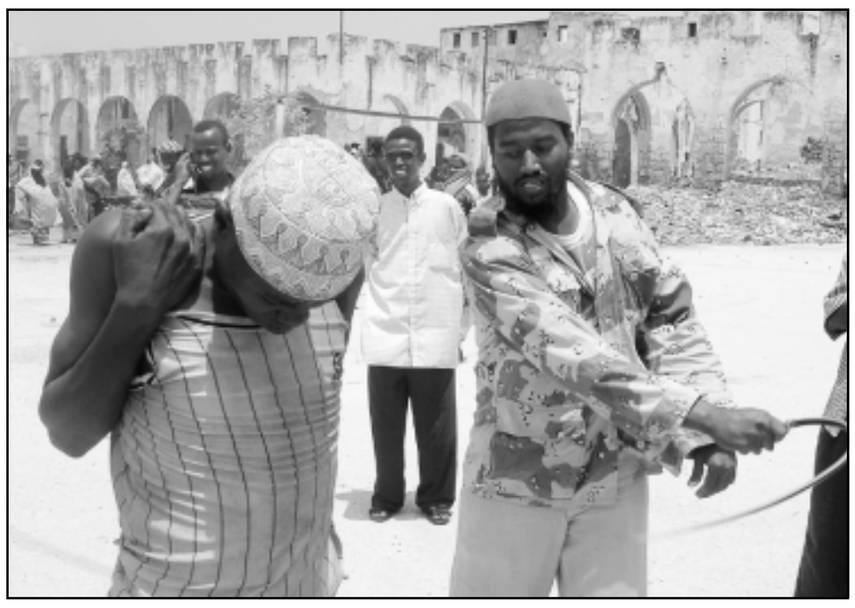

عضو في المحاكم الشرعية يجلد صوماليا ادين بحيازة المخدرات

واكدت الحركة الاسلامية النافذة في الصومال مجددا امس الخميس انها «لن تقبل مطلقا» بنشر قوة سلام اقليمية وافق عليها مجلس الامن الدولي امس، محذرة ان هذه القوة «ستتسبب بازمة جديدة» في هذا البلد الذي يشهد حربا اهلية.

وقال المتحدث باسم الحركة الاسلامية الشيخ عبدالرحيم موداي لوكالة فرانس برس في مقديشو ان «هذا القرار احادي الجانب وابلغنا بوضوح موقفنا في هذا الموضوع.. نكرر مجددا اننا لن نوافق مطلقا على نشر قوات اجنبية».

وصرح السفير الامريكي لدى الامم المتحدة جون بولتون لصحافيين ان «نشر هذه القوة اجراء وقائي للحد من زيادة تدهور الوضع».

واضاف ان «الانتقاد الذي غالبا ما يوجه الى مجلس الامن هو عدم تحركه في الوقت المناسب». واوضح انه في حالة الصومال ان «عدم القيام بأي شيء ليس خيارا وغياب الاستقرار منذ 15 عاما في الصومال قد يمتد الى المنطقة».

ودعت الحكومة الانتقالية الصومالية الهشة الخميس الى نشر قوة اقليمية لحفظ السلام «في اسرع وقت ممكن» في هذا البلد الذي يشهد حربا اهلية مستمرة منذ 1991.

وقال وزير الاعلام الصومالي علي جاما «ندعو الى نشر بعثة افريقية للسلام في اسرع وقت ممكن لتتمكن الحكومة من العمل ومساعدة الشعب الصومالي». واضاف «نحتاج الى نشرهم بشكل عاجل كما نص القرار، من اجل مساعدة الصومال».

وعبر عن امله في «تطبيق القرار بحرفيته لانه مهم جدا وحاسم للشعب الصومالي». وكانت المحاكم الاسلامية اعلنت الاسبوع الماضي انها «ستدعو مقاتلين» من جميع انحاء العالم اذا تبنى مجلس الامن المشروع الامريكي.

واتهمت اريتريا التي تدعم المحاكم الشرعية الصومالية الولايات المتحدة باستخدام مشروع القرار «لتمويه غزو» للصومال.

للرد على هذه الاتهامات، يقضي القرار بالا تشارك الدول المجاورة للصومال في القوة.

ويؤكد المجلس في قراره انه «لا يهدف سوى الى دعم السلام والاستقرار في الصومال عبر حوار سياسي جامع وخلق ظروف انسحاب كل القوات الاجنبية من الصومال».

وستكلف قوة «ايغاسوم» حماية المؤسسات الفدرالية الانتقالية المقيمة في بيداوة (250 كلم شمال غرب مقديشو)، وضمان امنها. كما ستضمن حرية تحرك كل شخص يشارك في الحوار بين الحكومة والمحاكم الاسلامية.

وعبر المجلس عن امله في «التفكير في اجراءات» ضد الذين يمكن ان «يسعوا الى عرقلة حوار سلمي او اسقاط المؤسسات الانتقالية بالقوة او تهديد الاستقرار الاقليمي».

ومن جهتها قالت وزيرة الدولة الاوغندية للدفاع امس الخميس ان بلادها مستعدة لارسال كتيبة من قوات حفظ السلام الى الصومال بموجب قرار لمجلس الامن الدولي بمجرد ان يعطي البرلمان موافقته على ذلك.

ووافق مجلس الامن على خطة الهيئة الحكومية للتنمية (ايغاد) المعنية بدول شرق افريقيا الاربعاء لنشر قوات في الصومال في مسعى لتجنب نشوب حرب اقليمية ولتأمين الحكومة الاتحادية الانتقالية برئاسة عبد الله يوسف. واعتبرت اوغندا والسودان الدولتين الوحيدتين المناسبتين في المنطقة لانهما لا تحدان الصومال وليست لهما اي مصالح استراتيجية واضحة في البلاد. وقالت روث نانكابيروا وزيرة الدولة للدفاع لرويترز «لدينا قواتنا الاحتياطية المدربة والمستعدة. انهم مستعدون للذهاب بمجرد أن يوافق البرلمان».

وأشاد مسؤولو الحكومة في بيداوة البلدة الوحيدة التي تسيطر عليها الحكومة الانتقالية بخطوة الامم المتحدة وشكرت الولايات المتحدة على دعمها. لكن الحركة الاسلامية القوية في الصومال والتي تسيطر على مقديشو ومعظم الجنوب رفضت القرار محذرة من أنه «سيسكب الوقود على النار» في هذه الدولة الواقعة في القرن الافريقي التي يعتقد أنها تقترب من حرب شاملة. وبالرغم من المخاوف من أن تجتذب قوة حفظ السلام مقاتلين اجانب فان الامم المتحدة وافقت على الخطة بهدف صريح هو دعم حكومة يوسف المدعومة من الغرب ومن اثيوبيا.

ويقول دبلوماسيون ان القوات الاوغندية تستعد للمهمة بالتدريب على نموذج لبلدة بيداوة تم بناؤه. وأضافت أن المخاوف من أن تجر اوغندا لصراع اقليمي قبيح تأتي خارج السياق وقالت «النموذج الان هو الامن الجماعي... ليست هناك دولة منعزلة. لم نتقدم للذهاب الى هناك (لكن) طلب منا».

ويقول دبلوماسيون ان اوغندا ليست لها مصلحة مباشرة في الصومال لكن علاقتها الوثيقة بالولايات المتحدة تجعل منها حليفا طبيعيا للحكومة التي تحظى بمساندة امريكية. وقال دبلوماسي غربي في كمبالا «الولايات المتحدة تريد حليفا في الصومال... ليس سرا أن امريكا كانت تدرب القوات الخاصة الاوغندية وتمدها بالمعدات».

ونفت نانكابيروا أن تكون اوغندا طلب منها الانضمام للقوة لان وجودها سيكون «مقبولا بشكل عام» في الصومال. ومضت تقول «سنذهب الى هناك كقوات لحفظ السلام لا كمقاتلين».

بكين تطالب بمزيد من الوقت للدبلوماسية لحل الازمة النووية الايرانية

واشنطن: حان الوقت للتصويت على عقوبات ضد ايران

■ واشنطن ـ بكين ـ اف ب: اعتبرت الولايات المتحدة الاربعاء ان «الوقت قد حان» كي يصوت مجلس الامن الدولي على عقوبات ضد ايران بشأن برنامجها النووي الا اذا امتنعت روسيا.

وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية شون ماكورماك «نأمل ان نتوصل الى قرار تسوية.. ولكن اعتقد ان الشعور السائد هو ان الوقت قد حان للتحرك في نيويورك».

ولم تنجح الدول الست المكلفة الملف النووي الايراني (الولايات المتحدة، روسيا، الصين، فرنسا، المانيا وبريطانيا) في التوصل الى اتفاق مساء الثلاثاء في باريس بشأن طبيعة وحجم العقوبات المتوجب فرضها على ايران خصوصا بسبب تحفظات عبرت عنها روسيا.

واضاف ماكورماك خلال لقاء مع الصحافيين «سوف نواصل العمل من اجل التوصل الى تسوية والتصويت على قرار حول فرض العقوبات بأكبر عدد ممكن من الاصوات».

واوضح «لكننا وصلنا الان الى النقطة التي نحن بحاجة فيها الى تصويت في اقرب وقت ممكن» ملمحا الى ان واشنطن قد تتخلى عن مبدأ الاجماع داخل مجلس الامن من اجل اقرار مشروع القرار. ومن ناحيته، اوضح مسؤول في وزارة الخارجية الامريكية فضل عدم الكشف عن هويته «وصلنا الى النقطة التي يجب معها رفع اليد بطريقة او باخرى».

ومن جهتها دعت الصين امس الخميس الى «افساح مزيد من الوقت للدبلوماسية» من اجل حل الازمة النووية الايرانية، فيما رأت الولايات المتحدة انه ينبغي على مجلس الامن الدولي التصويت على عقوبات ضد ايران.

وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية كين غانغ في مؤتمر صحافي دوري ان «المشكلة يجب ان تسوى سلميا من خلال الحوار والتشاور كما يتوجب ان تسير تحركات مجلس الامن في هذا الاتجاه».

واضاف «نعتقد انه ينبغي افساح مزيد من الوقت والمجال للدبلوماسية».

وكانت الولايات المتحدة اعتبرت الاثنين ان الوقت حان للتصويت في مجلس الامن الدولي على عقوبات ضد ايران بسبب برنامجها النووي.

ولم تنجح الدول الست المكلفة الملف النووي الايراني (الولايات المتحدة وروسيا والصين وفرنسا والمانيا وبريطانيا) في التوصل الى اتفاق مساء الثلاثاء في باريس حول طبيعة وحجم العقوبات الواجب فرضها على ايران خصوصا بسبب تحفظات عبرت عنها موسكو.

العفو الدولية قلقة على مصير معتقل قطري لدى امريكا

■ لندن ـ يو بي آي: قالت منظمة العفو الدولية ان قلقاً شديداً يساورها إزاء سعي حكومة الولايات المتحدة لاستصدار رفض لقضية علي صالح كحلة الماري من محاكم الإستئناف، ودعتها الى الافراج عنه أو توجيه تهم ضده.

وأوضحت المنظمة في بيان امس الخميس أن الماري مواطن قطري ومهاجر في الولايات المتحدة محتجز لدى الجيش الأمريكي بدون تهمة أو محاكمة منذ حزيران (يونيو) 2003 «بموجب أمر تنفيذي وقّعه الرئيس جورج بوش واصفاً إياه بالمقاتل المعادي، وكان أُلقي القبض عليه في البداية في كانون الأول (ديسمبر) 2001 واتُهم بالاحتيال والادلاء بأقوال كاذبة لمكتب التحقيقات الفدرالي (اف بي آي)».

وأشارت المنظمة الى ان الماري «ظل معتقلاً في الحبس الانفرادي المشدد في سجن عسكري في ساوث كارولينا بدون ان تبت المحاكم الإتحادية الأمريكية بعد في إلتماس لمثول المتهم أمام المحكمة يطعن في قانونية اعتقال الماري».

وقالت «ان سلطات السجن العسكري عرّضت الماري وبصورة دورية لمزيد من المعاملة القاسية مثل حرمانه من الكتب وأزالت في فترة سابقة من هذا العام فراشاً خاصاً يخفف من آلام ظهره، كما ان معاملته تظل تخضع كلياً لأهواء سلطات الاعتقال ويمكن فرض مزيد من الحرمان عليه في أي وقت، فيما يصر محاموه في وثائق المحكمة على أن بيئته المباشرة بدءاً من ضبط الأضواء وفتح حنفية الماء وإغلاقها في زنزانته تعرضت عمداً للتلاعب بقصد إذلاله ولا تخضع معاملته في الحجز لأية قواعد أو أنظمة».

واعتبرت منظمة العفو الدولية ان عزل الماري المطول واللا محدود «يشكل معاملة قاسية ولا إنسانية ومهينة في انتهاك للمعايير الدولية». ودعت حكومة الولايات المتحدة الى «الإفراج عنه أو توجيه تهمة إليه بارتكاب جرم جنائي معروف وتقديمه للمحاكمة بدون مزيد من التأخير وفقاً للقانون والمعايير الدولية، والتخفيف من قسوة أوضاع حبسه بحيث لا يُحتجز في الحبس الانفرادي ويُسمح له بتلقي زيارات من عائلته وإجراء اتصالات معها».

ايساف: الحلف الاطلسي بحاجة الى مزيد من القوات في المنطقة

هجوم بسيارة ملغومة على قافلة للقوات الاجنبية بافغانستان

■ كابول ـ لندن ـ رويترز ـ اف ب: قالت الشرطة الافغانية وشهود ان انتحاريا شن هجوما بسيارة ملغومة على قافلة للقوات الاجنبية في قلب مدينة قندهار بجنوب افغانستان امس الخميس وقتل في الهجوم مدني وأصيب خمسة مدنيين.

ووطوقت القوات المنطقة على الفور. ولم تقع خسائر في الارواح بين الجنود التابعين للقوة الدولية للمساعدة الامنية التي يقودها حلف شمال الاطلسي في افغانستان.

وتعرضت مدينة قندهار الواقعة في معقل حركة طالبان للعديد من التفجيرات الانتحارية في الاسابيع الماضية. وأمس الاول الاربعاء فجر رجل نفسه امام مكتب شركة أمن أمريكية مما أدى الى مقتل خمسة من الافغان واثنين من الامريكيين. وتستفيد طالبان التي اسقطت حكومتها حملة القصف الجوي الامريكي أواخر عام 2001 من أموال الاتجار في المخدرات ومن ملاذات آمنة في باكستان لتشن هجمات على القوات الاجنبية في افغانستان وكان العام الحالي من أكثر الاعوام اراقة للدماء منذ اسقاط حكومة طالبان.

ووصل وزير الخارجية الباكستاني خورشيد محمد قصوري الى العاصمة الافغانية كابول امس الخميس لاجراء محادثات بشأن مجالس القبائل التي تضم زعماء من الجانبين الافغاني والباكستاني في مسعى للقضاء على العنف المتصاعد.

واجتمع قصوري مع مسؤولي الحكومة الافغانية ومن المقرر ان يتحدث الى وسائل الاعلام اليوم الجمعة. ويتهم بعض المسؤولين الافغان اسلام اباد بمواصلة دعمها للمقاتلين الاسلاميين المتشددين وهي تهمة تنفيها باكستان.

اعلن قائد القوة الدولية للمساعدة على ارساء الامن في افغانستان (ايساف) التابعة للحلف الاطلسي ان الحلف سيكون الى ذلك بحاجة الى مزيد من الجنود العام المقبل في هذا البلد اذا كان يريد الاستفادة من النجاح الذي حققه هذا العام.

وفي مقابلة مع الـ«بي بي سي»، قال الجنرال ديفيد ريتشاردز «سأكون قلقا اذا كان لخلفي نفس العدد من الجنود العام المقبل ليس لاننا سنكون بالضرورة مهددين ولكن لاني اعلم ان الامر يتطلب الاستفادة من النجاحات التي حققناها هذا العام... سيكون بحاجة من اجل ذلك الى المزيد من القوات ولكن هناك وعودا بهذا الخصوص».

واضاف ردا على سؤال حول وجود 32 الف جندي حاليا في افغانستان «هناك المزيد من الجنود من اجل الشتاء للقيام بما يتوجب علينا القيام به ولتسليم القيادة في شباط (فبراير) المقبل الى خلفي».

وكان الجنرال ريتشاردز اعتبر في الاول من تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي في مقابلات مع الصحافة البريطانية ان عدد هذه القوات غير كاف للتوصل الى تحقيق نصر سريع في هذا البلد.

وقال الجنرال من كابول ردا على اسئلة صحيفة «فايننشال تايمز» «لا املك ما يكفي من القوات لتحقيق نصر في الاشهر الستة المقبلة لكن يمكنني مواصلة اجراء تحسين كاف لكي يستمر الافغان في الوثوق بنا وبحكومتهم».

واضاف «من الممكن اقناع سكان هذا البلد اننا نقوم باحراز تقدم فعلي مع تحسين بعض الامور بشكل جوهري».

وتعهدت دول الحلف الاطلسي في ختام قمة عقدتها في ريغا اوخر الشهر الماضي بتوفير «القوات والموارد والمرونة اللازمة» لانجاح مهمة القوات الاطلسية المتعثرة في افغانستان ووافقت على مبدأ ارسال قوات خارج مناطق انتشارها الاعتيادية في افغانستان لمساعدة قوات اخرى تواجه معارك مع طالبان او عناصر قبلية خارجة عن السيطرة.

مسلمو اثيوبيا يدعمون حكومتهم في مواجهة اسلاميي الصومال «المتطرفين»

اديس ابابا

من ايماويل غوجون:

اكد نائب رئيس المجلس الاعلى للشؤون الاسلامية، اكبر منظمة لمسلمي اثيوبيا ان مسلمي هذا البلد «يدعمون» حكومة اديس ابابا في مواجهة الاسلاميين «المتطرفين» في الصومال.

وقال الشيخ الياس ردمان في مقابلة مع وكالة فرانس برس «ندعم حكومتنا (في سياستها حيال الاسلاميين الصوماليين) واذا طلبت مساعدتنا فسنقف في صفها».

وكان البرلمان الاثيوبي تبنى في 30 تشرين الثاني (نوفمبر) قرارا قدمته الحكومة حول الصومال يسمح لها «باتخاذ كل الاجراءات للدفاع» عن اثيوبيا.

وقال الشيخ الياس «نعيش هنا في تسامح ونعلم التسامح». واضاف ان «هؤلاء (الاسلاميون في الصومال) متطرفون، وهابيون مدعومون من السعودية ويريدون تعليمنا مفهومهم للاسلام».

وتعبر الحكومة الاثيوبية منذ اشهر عدة عن قلقها الشديد من تنامي قوة الاسلاميين لدى جارتها وتدعم بصراحة الحكومة الصومالية الانتقالية العاجزة على بسط سلطتها في بلد انهكته الحرب الاهلية منذ العام 1991.

ويتهم الاسلاميون الصوماليون من جهتهم اثيوبيا بنشر قوات الى جانب الحكومة ودعوا الى الجهاد ضد الجيش الاثيوبي.

لكن اديس ابابا تنفي اي وجود لجيشها على الارض الصومالية وتؤكد استعدادها لشن عملية عسكرية ضد الاسلاميين. وطلبت الحكومة الانتقالية الصومالية الاربعاء مساعدة دولية لمحاربة «الارهاب» الذي يمارسه في رأيها الاسلاميون الذين يسيطرون على القسم الاكبر من وسط البلاد وجنوبها.

واكد مجلس الوزراء في بيان ان «كل المؤشرات تدل» على ان الاسلاميين ضالعون في العمليات الانتحارية التي اسفرت في ايلول (سبتمبر) وتشرين الثاني (نوفمبر) عن عشرين قتيلا في بيداوة (250 كلم شمال غرب مقديشو)، مقر المؤسسات الانتقالية الصومالية.

ورأى الشيخ الياس ردمان ان الاسلاميين الصوماليين «لا يمكنهم اعلان الجهاد ضد اثيوبيا»، معتبرا انه امر مخالف للشريعة.

واضاف المسؤول المسلم «نحن من نملك حق اعلان الجهاد حسب القرآن ضد الارهابيين الصوماليين لانهم يهاجمون ارضنا (...) لكننا لم نفعل ذلك».

واكد ان عددا من الائمة قدموا شكاوى الى المجلس اخيرا بسبب مخالفات «اقلية صغيرة من المتشددين» خلال صلاة الجمعة.

وتابع ان في اثيوبيا «قلة قليلة من المتشددين لا يتجاوز عددهم الـ500 لكنهم مدربون في الصومال ونشطون جدا».

وقال الشيخ الياس «انها ليست مسألة دين بل برنامجا سياسيا. الارهابيون يريدون الاستيلاء على السلطة في شرق افريقيا»، مرددا بذلك اتهامات الحكومة الاثيوبية الى الاسلاميين الصوماليين.

ويؤكد المجلس الاعلى للشؤون الاسلامية ان «اكثر من خمسين بالمئة» من الشعب الاثيوبي يدينون بالاسلام، لكن تقديرات مختلفة تفيد ان اربعين بالمئة من الاثيوبيين مسلمون وحوالي 60 % مسيحيين.

وقال الشيخ الياس في الوقت نفسه ان جهودا تبذل لفتح حوار مع المحاكم الشرعية الصومالية ومع دول تدعمها لتجنب حرب في القرن الافريقي.

ودعا الاسرة الدولية وخصوصا الدول الغربية الى مساعدة اثيوبيا في مكافحتها «الارهابيين».

وقال «نحن هنا ندافع عن المسيحيين الذين يشكلون هدفهم الاول (...) نحن نستطيع ان نطلق لحانا (...) وهم سيدعوننا وشأننا».

ورأى ان «ما يحدث في الصومال ليس من سمات الاسلام. انه خطر على العالم بأسره واثيوبيا في خط الجبهة الاول».

(اف ب)

مدير معهد «تشاتهام هاوس» في محاضرته الاخيرة قبل انتقاله الى امريكا

بولمر توماس: الصين ستصبح الدولة العظمى الثانية قريبا وسيتعزز دورها بالشرق الاوسط وافريقيا.. وقضايا الشرق الاوسط والعالم الاسلامي ستظل معقدة

لندن ـ «القدس العربي»

من سمير ناصيف:

توقع فيكتور بولمر توماس، مدير معهد «تشاتهام هاوس» البريطاني لدراسات الشؤون العالمية ان تصبح الصين الدولة العظمى الثانية الى جانب الولايات المتحدة بحلول عام 2020.

وقال توماس استاذ الاقتصاد السياسي في جامعة لندن الذي سينتقل الى جامعة فلوريدا الامريكية الدولية في نهاية هذا العام، في محاضرة بعنوان «العيش مع دولتين عظمتين في العالم في عام 2020» القاها بمناسبة انتقاله من منصبه بعد خدمة ستة اعوام، انه من الصعب اصدار التوقعات حول ماذا سيحدث في الشرق الاوسط في تلك الفترة (اي بعد عقد ونصف العقد) ولكن مما لا شك فيه بان الصين ستتنافس مع امريكا على النفوذ في هذه المنطقة لان الدولتين بحاجة للطاقة من النفط والغاز، واضاف بان هذا التنافس قد يكون جيدا او سيئا بالنسبة لدول المنطقة والعالم. ولا اعتقد بوجود افادة اقتصادي للهند في وضعها الحالي ان تدخل باكستان في عملية نموها الاقتصادي الناشطة».

وعن الصراع بين امريكا والاصولية الاسلامية، قال توماس ان امريكا ستظل هدفا للمجموعات المرتبطة بمنظمة «القاعدة» او الشبيهة بها عقائديا، ولن تستطيع واشنطن الانتصار على هذه المنظمات، ولكنها لن تنهزم ضدها.

بيد ان توماس اوضح ان تحول الصين الى دولة عظمى سيكون في الحيز الاقتصادي اكثر منه في الحيز السياسي، لأن نظامها السياسي لن يتغير باتجاه المزيد من الديمقراطية والانفتاح والتعددية الحزبية، وبالتالي فان تأثيرها السياسي على نشر الديمقراطية في الشرق الاوسط والمناطق الاخرى التي تتعامل معها لن يكون كبيرا.

ولدى سؤاله عن امكان تحول الهند الى دولة عظمى، اذا حدثت تطورات ايجابية في حل ازمة كشمير، بينها وبين باكستان، وقال: «ربما سيحصل تقارب بين البلدين، ولكن الأمر ليس سهلا كما يعتقد البعض. فقد كنت اعتقد بان حل مشكلة كشمير سهل الى حد ما، وعندما ذهبت الى المنطقة واطلعت على المشكلة عن كثب، تبين لي ان القضية اكثر تعقيدا مما تصورت. وعلى اي حال، فحتى لو تم تقارب سياسي بين الهند وباكستان، فهناك مشاكل اقتصادية يجب تجاوزها في البلدين، وخصوصا في باكستان، قبل ان تصبح مثل هذه الكونفدرالية دولة عظمى. ولا اعتقد بوجود افادة اقتصادي للهند في الصعب رؤية تقدم جذري في الصراع العربي ـ الاسرائيلي بحلول ذلك التاريخ، ورأى بان الدور الصيني في افريقيا (بما في ذلك في الدول العربية الواقعة في هذه القارة) سيتطور. فالصين موجودة الآن في دول افريقية عديدة وعلاقتها الاقتصادية معها جيدة وتعتبر هذه الدول هذه العلاقة شريانا حيويا اقتصاديا لها.

واكثر ما سيحسن الوضع في هذا المجال، برأيه، هو تعزيز النمو الاقتصادي والاجتماعي في العالم الاسلامي من جانب امريكا والمجموعة الدولية. وفي مجال مكافحة انتشار الاسلحة النووية في الشرق الاوسط والعالم، رأى توماس بان امريكا والصين بامكانهما التعاون.

اما بالنسبة لامكان تعرض الصين لاخطار العمليات الارهابية، فقال المحاضر ان حركة تمرد موجودة حاليا في احدى مناطق غربي الصين. والأمر الأهم هو اذا كانت الصين ستبدأ بعمليات تدخل سياسي وعسكري في شؤون دول العالم الاخرى، على شاكلة ما تفعله امريكا وبريطانيا حاليا. فاذا فعلت ذلك، فانها ستتعرض لمواجهة من مجموعات قد تعتمد الارهاب. كما ان نزاعا قد يحدث بين الصين وامريكا، اذا حاولت الصين الحلول مكان امريكا في منطقة آسيا والباسفيك، بشكل تعتبره واشنطن تعديا على مصالحها الضخمة في تلك المنطقة. وهذا الأمر قد يقوي العلاقة الامريكية ـ اليابانية الى درجة كبيرة، ولكنه لن يصل، برأيه، الى مواجهة عسكرية ونووية بين القوتين العظميين بسبب ترابط مصالحهما الاقتصادية الكثيف وخطورة مثل هذه المواجهة.

ولن تكون الصين، حسب قول توماس، متمسكة الى درجة كبيرة بتطبيق احكام القانون الدولي في تعاملها مع دول العالم، وهذا الامر سيستمر ايضا بالنسبة لامريكا وتجاهلها للقرارات الدولية والاتفاقيات المتعلقة بالحروب وحقوق الانسان والبيئة، حسب قوله.

وبالنسبة لباقي دول العالم فستكون معظمها في المحور الامريكي او المحور الصيني، ولن يعود بامكان بريطانيا التركيز على علاقتها الخاصة بامريكا، بل ستصبح مضطرة الى التركيز الى درجة اكبر على علاقتها بأوروبا وعلى تعزيز دور المجموعة الاوروبية وهنا، اقترح توماس تطوير المركزية في القرار الاوروبي السياسي وجعله موحدا، ودعا الى اتفاق الدول الاوروبية فيما بينها على التكلم بصوت واحد في مجلس الامن والمنابر الدولية الاخرى.

وعن الاصلاح في الامم المتحدة ومجلس الامن وادخال دول جديدة كعضوة دائمة في المجلس، قال توماس ان دولا جديدة قد تدخل وبينها اليابان والبرازيل والهند وجنود افريقيا او نيجيريا، ولكنها لن تملك حق النقض (الفيتو)، وفقط اذا قررت المجموعة الاوروبية التواجد تحت راية واحدة في مجلس الامن، سيمكنها ذلك في ممارسة حق الفيتو بالاضافة الى عضويتها الدائمة.

ولدى سؤاله عن عدد الدول التي ستصبح مالكة للسلاح النووي في عام 2020 قال توماس ان هذا العدد قد يرتفع الى خمس عشرة او عشرين دولة، وبالتالي ستنطلق حاجة لمراجعة الاتفاقيات المتعلقة بالحد من الانتشار او التخلي عن الاسلحة النووية الموجودة.

بريطانيا البلد الغربي الاكثر عرضة للارهاب

■ لندن ـ اف ب: اكدت اجهزة الامن البريطانيا ان بريطانيا هي البلد الغربي الاكثر عرضة لهجمات ارهابية قد يشنها تنظيم القاعدة كما نقلت صحيفة «فايننشال تايمز» امس الخميس عن مسؤولين حكوميين لم تسمهم.

ورأى هؤلاء المسؤولون انه بالرغم من ان الولايات المتحدة تبقى الهدف الاول للارهابيين فان بريطانيا هي الهدف الاسهل.

وقال احد المسؤولين طالبا عدم كشف اسمه للصحيفة «نتحدث عن خطر. الخطر هو مزيج من التهديد ونقاط الضعف.. اذا كان التهديد مرتفعا لكنكم لستم هدفا سهلا فان الخطر يكون منخفضا» لكن «اذا كان التهديد مرتفعا وكذلك نقاط الضعف كثيرة فانكم عندئذ تكونون امام مشكلة».

واكدت الصحيفة ان الشبكة الارهابية بصدد اعادة بناء صفوفها في باكستان حيث المقر العام لعملياتها، ما يجعل بريطانيا اكثر عرضة للخطر لان عددا كبيرا من المقيمين البريطانيين يسافرون بانتظام الى هذا البلد.

وقال مسؤول ثان طالبا ايضا عدم ذكر اسمه «للفايننشال تايمز» انه «سيناريو يزداد احتمالا. فالتدريب يجري في باكستان والاتصالات تستمر بعد التدريب».

وهذه الاستنتاجات جاءت بعد دراسة مؤامرات سابقة وادلة عديدة اخرى.

الى ذلك قال مسؤول اخر «نرى تقدما بطيئا لمستوى تعقيد الهجمات التي تقودها او توحي بها القاعدة».

وبحسب هؤلاء المسؤولين فان ديرن باروت البريطاني الذي اعتنق الاسلام وحكم عليه بالسجن مدى الحياة الشهر الماضي لاعداده اعتداءات بهدف قتل الاف الاشخاص في بريطانيا والولايات المتحدة كان يقاد من قبل القاعدة.

الامم المتحدة: التمييز ضد المرأة يعطل «النهضة» العربية

■ جنيف ـ اف ب: قال تقرير التنمية الانسانية العربية الذي صدر عن الامم المتحدة امس الخميس ان التمييز ضد المرأة يشكل عائقا كبيرا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في العالم العربي مشيرا الى ان مشاركة المرأة العربية في الاقتصاد هي الاضعف في العالم بأسره.

واكد تقرير برنامج الامم المتحدة الانمائي السنوي حول العالم العربي «ان نهوض المرأة هو في واقع الامر شرط ضروري لازم للنهضة العربية».

ودعا التقرير الذي وضعه فريق من الخبراء العرب، الدول العربية الى اعتماد اجراءات «دعم تفضيلي مؤقت او تمييز ايجابي في اطار زمني محدد» لصالح المرأة علاوة على فتح الابواب امامها في مجالات الصحة والتربية والاقتصاد.

واشار التقرير الى ان مشاركة المرأة العربية في الاقتصاد هي الاضعف بين كل نساء العالم. واوضح ان نسبة البطالة هي اعلى لدى المرأة العربية منها في صفوف الرجال في اغلب بلدان المنطقة بنسبة تتراوح بين الضعفين وخمسة اضعاف.

وفي مجال التعليم، اقل من 80 بالمئة من البنات يرتدين مدرسة ثانوية في كل الدول العربية عدا اربعة بلدان هي البحرين وقطر والاردن والاراضي الفلسطينية. وتطال الامية نصف النساء العربيات في مقابل الثلث فقط بين الرجال.

وفي المجال الصحي «تفقد المرأة عددا اكبر من سنوات العمر جراء المرض» ويضيف التقرير «ويظهر ان ذلك لا يرتبط بمستوى المعيشة او عوامل الخطر او الوفيات المتصلة بالحمل والولادة ويوحي بأن هذا الفقد النسبي الاكبر يعود الى انماط حياة عامة تتسم بالتمييز ضد النساء».

ويشير التقرير في هذا السياق الى ان النساء في البلدان العربية خصوصا الاقل نموا تعاني «درجة غير مقبولة من مخاطر المرض والوفاة المتصلة بوظائف الحمل والانجاب وتصل نسبة وفيات الامهات في المتوسط الى 270 وفاة لكل مئة الف حالة ولادة».

وتتراوح الوفيات بين سبع لكل 100 الف في قطر واكثر من الف لكل مئة الف في دول مثل موريتانيا والصومال.

وبحسب استطلاع للرأي اجري في اربع دول هي مصر والمغرب ولبنان والاردن، ابدت غالبية كبيرة بين النساء والرجال تطلعا الى المزيد بين المساواة بين الجنسين.

لكن في الكثير من الدول العربية تنص القوانين على تهميش النساء في الوقت الذي تؤكد فيه دساتير الدول ذاتها على ان للمرأة الحقوق ذاتها التي يتمتع بها الرجل.

ويوضح التقرير «تنطوي قوانين عديدة في البلدان العربية على تمييز ضد المرأة.

ومع ان احكام الدستور في جميع البلاد العربية تقريبا تنص على حماية حقوق النساء فان هذه الحقوق غالبا ما تتعرض للانتهاك او تناقضها تشريعات اخرى او لا تدخل حيز التنفيذ».

ويورد التقرير نماذج تكشف تحيز المشرع العربي في بعض الدول ضد المرأة العربية.

وبحسب معدي التقرير فان الدين الاسلامي ليس مسؤولا عن هذا الوضع الذي ردوه الى النزعات القبلية والنزاعات والاحتلال الاجنبي والارهاب والهيمنة على المجتمعات من قبل «قوى سياسية محافظة» متشددة تحمي «الثقافات والقيم الذكورية».

وفي هذا السياق يوضح في التقرير «تلقي الثقافة العربية القبلية التي تكرس التمييز ضد النساء بظلالها على التفسيرات الفقهية التي تكرس دونية المرأة بالنسبة للرجل وبعبارة اخرى فان البعد الثقافي الذكوري كان عاملا حاسما في توجيه التفسيرات الفقهية واكسابها طابعا دينيا مقدسا».

كذلك يشير الى ان «موقف التيارات السلفية كان دائما واضحا في ان المرأة مكانها المنزل ودورها رعاية الاسرة واذا تم قبول حق الانتخاب قياسا على البيعة فان حق الترشح وتولي المناصب العامة امر غير مقبول».

ويؤكد التقرير ضرورة «تحديث التفسير الديني والفقهي والتبني الواسع لاستقراءات الاجتهاد المستنيرة» داعيا الى ان «يتجاوز الاجتهاد الفقهي اسار (قيد) المؤسسات الدينية القائمة وشخوصها ويصبح حقا واجبا على كل مسلم عالم وقادر على التفقه في شؤون دينه سواء كان رجلا او امرأة».

ويشير التقرير الى الفوارق في مستوى وضع المرأة في العالم العربي موردا في هذا المجال خصوصا ان نسبة البنات اللواتي يرتدين المدارس اعلى من نسبة الذكور في كل من تونس والاردن ولبنان والاراضي الفلسطينية.

وفي الجانب السياسي منحت غالبية دول المنطقة باستثناء بعض دول الخليج، المرأة حق التصويت منذ خمسينات وستينات القرن الماضي وتولت المرأة مناصب وزارية في الفترة الاخيرة في البلاد العربية.

غير ان النسبة العامة للحضور النسائي في البرلمانات لا تزيد عن 10 بالمئة في الدول العربية وهي ادنى نسبة للنساء البرلمانيات في العالم.

ويختم التقرير مؤكدا «فيما يحتاج العالم العربي الى بناء جميع القدرات واطلاقها لدى المواطنين كافة يظل نصف هذه الطاقات البشرية عرضة للكبح والاهمال في كثير من الاحيان».

ودعا الى «تحول تاريخي ينضوي تحت لوائه المجتمع العربي باسره ويستهدف ضمان حقوق المواطنة للعرب كافة نساء ورجالا على حد السواء». (اف ب)